

سلسلة الدراسات الاجتماعية
العدد (٧٠)

نحو
سياسة اجتماعية خليجية للأسرة
من الرعاية إلى التمكين

الدكتور مصطفى حجازي
أستاذ الصحة النفسية والإرشاد الأسري

المحتويات

الصفحة	
٩	تقديم المدير العام
١١	مقدمة
	الفصل الأول - مسار الأسرة الخليجية وتحولاتها في عالم متغير
١٧ - ٤٣	تمهيد: مكانة الأسرة ومرجعيتها
١٨	أولاً - الأسرة الخليجية وتحولاتها
٢١	ثانياً - التحضر السريع وآثاره على الأسرة
٢٤	ثالثاً - تحولات الأسرة الحضرية
٣٠	رابعاً - تحديات التحضر وإشكالياته
٣١	خامساً - الإشكاليات
٣٤	١- إشكالية الرفاه وتحول اسلوب الحياة
٣٥	٢- إشكالية تماسك الأسرة
٣٨	٣- إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء
٤٠	٤- إشكالية التضامن والالتزام الاجتماعي
٤٢	
	الفصل الثاني - تحديات مفهومية واعتبارات منهجية
٤٤ - ٧٩	تمهيد:
٤٦	أولاً - المفاهيم وتحديدها
٤٧	١- السياسة
٤٧	٢- السياسة الاجتماعية
٤٨	٢- ١ مداخل تخطيط السياسات الاجتماعية
٥٠	٢- ٢ تخطيط السياسات الاجتماعية
٥٢	٢- ٣ المنطلقات الجديدة للسياسة الاجتماعية
٥٣	٣- السياسة الاجتماعية للأسرة
٥٦	٤- التمكين
٥٩	
٦٢	ثانياً - اعتبارات منهجية

المحتويات

الصفحة

٦٢	١- التحول من النظرة الجزئية في قضايا الأسرة إلى النظرة الكلية
٦٥	٢- من التبسيط إلى التشابك والتعقيد
٦٦	٣- وضع الظواهر في سياقاتها
٦٨	٤- التحرك من الظاهر إلى الخفي
٦٩	٥- التحرك من الشغل على المشكلات إلى اكتشاف الإيجابيات
٧١	٦- الحاجات النوعية لمختلف الشرائح الأسرية
٧٢	١-٦ الأسرة المتماسكة والمعاواة
٧٣	٢-٦ أسر التصدع الخفي
٧٥	٣-٦ أسر التصدع الصريح
١١١-٨٠	الفصل الثالث - الاجازات المتحققة والتحويلات المطلوبة ..
٨٢	تمهيد:
٨٤	أولاً - الاجازات المتحققة
٨٥	١- المرجعيات المسؤولة
٨٦	٢- التشريعات والقوانين
٨٧	٣- البرامج والمشاريع
٩١	٤- خدمات الإرشاد الأسري
٩٥	ثانياً - نظرة تقويمية لواقع خدمات الأسرة الخليجية
١٠١	ثالثاً - التحويلات المطلوبة
٢١٥-١١٢	الفصل الرابع - ملامح السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية
١١٤	تمهيد: خطة السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية
١١٦	أولاً - المرتكزات والأسس

نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة (من الرعاية إلى التمكين)

مقدمة:

قدمت دول مجلس التعاون الخليجي الكثير لرعاية الأسرة وتعزيز بنيانها واستقرارها، ولا زالت. وجعلت دساتيرها من الأسرة نواة المجتمع تكريساً لتعاليم الدين الحنيف من ناحية وحفاظاً على الأصالة الثقافية للمجتمع الخليجي، الذي يقوم بنيانه على الأسرة من ناحية ثانية. الإنجازات في هذا المجال غنية سواء على صعيد التشريعات والقوانين الناظمة لحياة الأسرة وعلاقات أفرادها بعضهم ببعض وضمان حقوقهم، أم على صعيد الاتفاقيات الدولية والعربية، والانضمام إليها والمشاركة النشطة في تطبيقاتها، أم على صعيد التمويل السخي الذي أتاح بناء هياكل تنظيمية تخدم الأسرة، وتطلق برامج تغطي مختلف جوانب حياتها. ولا ننسى الدراسات العديدة، وإعداد الكوادر العاملة مع الأسرة.

على أن عمليات التحضر السريع الذي عرفته المجتمعات الخليجية نتيجة للطفرة النفطية، وما أدت إليه من انفجار انفتاح هذه المجتمعات على العالم، والانخراط في توجهاته التي تحملها العولمة، قد أحدثت ولا زالت تحولات كبرى في حياة الأسرة الخليجية على صعيد البنى والوظائف والعلاقات. وكان لا بد من مواكبة هذه التحولات في السياسات الاجتماعية لرعاية الأسرة، وفي الفلسفة الموجهة لخياراتها وعملياتها. وهو ما طرح الحاجة إلى وضع سياسة اجتماعية مستقبلية لرعاية الأسرة تتحول فيها الجهود من تقديم المعونات والصدقات

للشرائح المحتاجة، إلى وضع برامج تعالج مختلف المشكلات الحياتية التي تعترض الأسرة وتماسكها وتوفر حسن قيامها بوظائفها. وضمن هذا التوجه يطرح مشروع هذه السياسة المستقبلية. فيبنى على الانجازات المتحققة، وينطلق من تعاليم الدين الحنيف ويراعي الأصالة الثقافية. وكان لا بد من وقفة تقييمية لهذه الانجازات المتحققة والممارسات الجارية رهنأ على صعيد خدمات الأسرة. ينطلق مشروع هذه السياسة الاجتماعية المستقبلية من الحاجة إلى إجراء تحول من فلسفة المعونات وأعمال الخير إلى فلسفة تمكين الأسرة الخليجية بنويأ ووظيفياً ومشاركة ضمن منظور التنمية المستدامة لمجتمعات الخليج.

ذلك أن ضمانة الشراكة المستقبلية ولعب الدور النشط على الساحة العالمية لمجتمعات الخليج وبقيادة دوله وفعالياته، يتطلب بناء الاقتدار الكلي للأسر والأفراد والمؤسسات، في عالم مفتوح يحكمه قانون القوة على كل الصعد المعرفية والسياسية والاقتصادية. ويشكل بناء الاقتدار قوام التنمية المستدامة ويوفر شروط نجاحها. ولهذا فلا بد من التحول على صعيد الأسرة من الرعاية المادية والخدماتية، إلى سياسة اجتماعية وطنية تقوم على تمكينها في بنيتها، كما في مختلف وظائفها، بحيث تتحول من متلق للمساعدات والخدمات إلى كيان فاعل ومنتج يشارك في اختيار البرامج وتحديد الأولويات وتدبر آليات التنفيذ وتدبر وسائله، وصولاً إلى توفير إمكانات الاعتماد على الذات وتحمل مسؤولية بناء الحياة الأسرية وصيانتها وتعزيزها، وبحيث تصبح الأسرة كياناً نشطاً في التنمية المستدامة.

يدور المشروع الراهن المقترح للسياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية حول غاية التمكين الأسري، من ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والإسهام النشط في إنجازها. كل جهود السياسة الجديدة تُصب في هذه الغاية الوطنية الكبرى على صعد التشريع والتنظيم، والتمويل وتخطيط البرامج وتنفيذها ومتابعة تقدمها وتقويمها، ضمن إطار التنسيق الوطني بين كل المؤسسات والهيئات والفاعليات المشاركة فيها.

تتكون هذه الدراسة من بابين أساسيين. يقع الباب الأول في فصول ثلاثة. يعالج الفصل الأول مسار الأسرة الخليجية وتحولاتها مع التحضر السريع في عالم متغير وتحدياته. كما يطرح الإشكاليات الأساسية للأسرة الخليجية والتي تضم كل إشكالية منها عدداً من المشكلات. ويتناول الفصل الثاني تحديات مفهومية واعتبارات منهجية تشكل إطار البحث وطرائقه في قضايا الأسرة وسياسة تمكينها. وأما الفصل الثالث فيستعرض الإنجازات المتحققة الكثيرة وبعضها رائداً حقاً على صعد المرجعيات المسؤولة عن خدمات الأسرة، التشريعات والقوانين، والبرامج والأنشطة، مع نظرة تقويمية لواقع هذه الخدمات، والتحويلات المستقبلية المطلوبة في فلسفتها وتوجهاتها وعملياتها.

أما الباب الثاني فيطرح ملامح السياسة الاجتماعية المستقبلية المقترحة استناداً إلى فلسفة التمكين والتنمية المستدامة، ويتمثل في عناوين كبرى خمسة. يبحث أولها في المرتكزات والأسس. ويعالج ثانيها محاور السياسة وعملياتها على صعيدين: بدءاً بتقديم رؤى لحلول مشكلات الأسرة، وانتهاءً بعرض خطة تمكين الأسرة ومضامينها بدءاً

بالكفاءة البنيوية وجدارة الوالدية، ومروراً إلى التمكين المعرفي والثقافي والاقتصادي، وصولاً إلى التمكين على صعيد الشراكة والمواطنة.

أما ثالث المحاور فيقدم توجهات وبرامج خاصة بتمكين بعض الشرائح الأسرية ذات الاحتياجات النوعية، وكذلك تمكين الأراذل والمطلقات.

يعالج المحور الرابع رعاية المسنين والحالات الخاصة في كنف الأسرة (أيتام، معاقين...) مبيناً أسس هذه الرعاية وعملياتها، ويدرجه في عملية تمكينهم.

وأما المحور الخامس فيطرح المتطلبات التأسيسية والتشغيلية للسياسة الاجتماعية المستقبلية لتمكين الأسرة. فيتناول قضايا التشريعات والقوانين، والتنظيم والتنسيق، والمسوح وأبحاث رصد الواقع، وتحديد الأهداف الكبرى والتشغيلية، وتأهيل الكوادر البشرية ورفع كفاءة المراكز والهيئات الفاعلة، والتمويل الرسمي والخاص والأهلي والتغيير الثقافي المجتمعي المطلوب، وأخيراً التعاون والتنسيق الخليجي والعربي والدولي.

ركزت خطة هذه السياسة في المقام الأول على التوجهات المستقبلية المطلوبة وما تستلزمه من تحولات وعمليات، كما ركزت على طرح الأسس ومبررات الإجراءات التشغيلية من برامج وأنشطة، أكثر مما خاضت في تفاصيل البرامج المعروفة جيداً على الصعيد الخليجي، والتي لا بد أن تكيف نوعياً تبعاً لسياسات كل من دول المجلس وانجازاتها

وظروفها وخطتها الوطنية وأولوياتها. ذلك أن البرنامج المعين، أو النشاط ذاته يمكن أن يمارس انطلاقاً من أكثر من فلسفة وتوجه. وهو في كل حالة سوف يؤدي إلى مخرجات مختلفة نوعياً. أما التمسك بوحدة الفلسفة والتوجه، فإنه يضمن تحقيق مخرجات تتسجم مع تمكين مختلف شرائح الأسر الخليجية، ضمن سياسة التنمية الوطنية المستدامة.

* * *

تمهيد - مكانة الأسرة ومرجعيتها:

تحتل الأسرة مكانة محورية في السياسات الاجتماعية الخليجية باعتبارها الخلية النواتية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وتجمع كل دول مجلس التعاون على هذه المكانة مما تجسد في دساتير أقطارها المختلفة. إذ أشار دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في مادته الخامسة عشرة على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل الدستور كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف". ويرد في المادة الخامسة من دستور مملكة البحرين الصادر عام 2002م أن "الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة". كما يكرس دستور دولة قطر المعاني ذاتها في مادته الخامسة عشرة حيث يقرر أن "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة في ظلها" .. وتتكرر المعاني ذاتها في دستور دولة الكويت. ويقرر دستور المملكة العربية السعودية أن "الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، وتربي أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وتعاليمها وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد" (زايد وخلف، 2006م).

وهكذا يشكل الاهتمام بكيان الأسرة والحفاظ على متانة بنيانها واستقرارها، وفعالية قيامها بوظائفها أولوية أساسية في دساتير دول مجلس التعاون. حيث أن الأسرة كانت ومازالت وستظل نواة المجتمع العربي الخليجي واستمراره ووحدة بنيانه الأساسي، وذلك على عكس

المجتمعات الغربية الصناعية التي أخلت الفردية الشخصية محل الأسرة بمثابة المرجعية الأساس للتجمع الإنساني ولتكوين مؤسسات المجتمع. ولقد بالغت الفلسفات الاجتماعية الغربية في إعلاء شأن المرجعية الفردية على حساب المرجعية الأسرية، مما ولد الكثير من حالات التفكك الاجتماعي وظواهر الانحرافات الناجمة عنه. وهو ما دفع المخططين الاجتماعيين الغربيين إلى المناداة بضرورة لجم جماح هذه الفردية، والعودة إلى تقوية بنية الأسرة وتماسكها وحسن قيامها بوظائفها، باعتباره الشرط الأساسي لسلامة بنية المجتمع وتحصينه. أما المجتمع العربي الخليجي فلقد تجنب هذا الجنوح نحو الفردية المفرطة، مما شكل ولا يزال أبرز مقومات ما يتمتع به من حصانة.

وقبل الخوض في واقع الأسرة الخليجية وتحولاتها، لابد من وقفة سريعة حول مكانتها ووظائفها الحيوية. فالأسرة تقع في موقع النواة من شبكة المؤسسات الاجتماعية النازمة لحياة الإنسان الخليجي وتأطير نشاطه وتوجيه سلوكه. إذ أنها تشكل القاسم المشترك لبقية المؤسسات الاجتماعية، ونقطة تلاقيها وتفاعلها، حيث تتجسد شرائع المجتمع ونظمه وقيمه وتنتقل عبر الأجيال وتترسخ. وبالتالي فبمقدار متانة الأسرة وتمكنها وصحتها النفسية تتعزز متانة البنيان الاجتماعي. وتشكل الأسرة، باعتبارها الخلية الاجتماعية النواة، مركز بناء الهوية الذاتية، وأساس صحة أعضائها النفسية والجسدية، وحصانتهم الخلقية وامتانتهم الشخصية. فهي تقدم للأبناء النماذج الراشدة الناضجة التي يبنون شخصياتهم من خلال تمثلها، إضافة إلى ما يوفره الحب والاطمئنان والتقبل والتشجيع وألوان الحماية والرعاية في كنف الأسرة، من بذر بذور احترام الذات وتقديرها والثقة بالنفس، مما يرسى أسس بناء المواطن المعافى المنفتح إيجابياً على الدنيا والناس والقادر على النماء والبناء والعطاء. كما أن